http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1675) السنة السابعة - الاثنين (14) كانون الاول 2009

زيباري يؤكد معلومات تشير إلى تدخل دول المنطقة للتأثير على الانتخابات

اتهامات بدور اقليمي في تفجير الاوضاع قبيل الانتخابات

بغداد/ المدى والوكالات

قال وزير الخارجية هوشيار زيباري إن دولا في المنطقة تحاول التأثير على الانتخابات القادمة في العراق لكن حكومة ائتلافية هي النتيجة الاكثر ترجيحا لهذه الانتخابات التي من المقرر ان تجرى في اذار المقبل.

وقال زيباري بحسب رويترز على هامش مؤتمر للامن في البحرين: ان عدة حكومات ودول في المنطقة تشارك بالفعل في دعم والانحياز الى جماعات معينة في الانتخابات. واعرب عن اعتقاده بانه سيكون هناك الكثير من التدخل الاقليمي في هذه الانتخابات بأشكال مختلفة من خلال تقديم دعم مالي وسياسي واعلامي واستخدام وسائل مختلفة مع الجماعات المختلفة. وقال ان هناك حاجة الى توخي الحرص لمنع ذلك من الحدوث أو التأثير على الانتخابات.

واتهمت الحكومة في كثير من الاحيان جارتها سوريا بعدم اتخاذ اجراءات كافية لمنع المتشددين من العمل في العراق. وكان كثير من السعوديين بين المتشددين الاجانب الذين ذهبوا الى العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣. وتقول السعودية ودول عربية اخرى ان ايران تدعم العديد من الجماعات في العراق. وتراجع العنف بشدة خلال الثمانية عشر شهرا الماضية لكن التفجيرات الاخيرة أثارت الشكوك بشأن قدرة قوات الامن على المحافظة على السلام قبل الانتخابات. وأعلن متشددون لهم علاقة بالقاعدة المسؤولية عن تفجيرات بغداد يوم الثلاثاء التي قالت الشرطة انه استشهد فيها ١١٢ شخصا.

وقال زيباري: ان الحكومة تراجع في واقع الامر الاجراءات والسياسات الامنية وهناك حاجة بالتأكيد لاتخاذ اجراءات أقوى ضد أي انتهاكات. واضاف انه لم تتخذ أي اجراءات حتى الان.

وحالت الخلافات بين الكيانات السياسية دون ان يقر البرلمان قانونا هناك حاجة اليه من اجل الانتخابات التي كان مقررا في الاصل ان تجري في كانون الثاني. وقال مجلس الرئاسة في الاسبوع الماضي ان الانتخابات وهي الاولى في العراق منذ ٢٠٠٥ ستجري في السابع من مارس اذار. وتابع زيباري: ان الانتخابات القادمة ستكون متنوعة لانه ستكون هناك أربع أو خمس كتل برلمانية. واضاف انه لن يكون بوسع كتلة أو كتلتين أو ثلاث كتل تشكيل حكومة بل ستكون هناك حاجة الى ائتلاف اوسع.

وعلى صعيد متصل، دعا قائد القوات الأمريكية السابق في العراق ديفيد بتريوس امس الأحد سوريا إلى وقف تسلل المسلحين إلى العراق ، مشيرا إلى ان العمليات الإرهابية التي يقوم بها المتسللون تؤثر سلبا على مستقبل البلاد. ونقلت قناة «العربية» الفضائية عن بتريوس قوله: «إن دمشق تستطيع أن تفعل المزيد لإيقاف العناصر البعثية الذين يتخذون من دمشق ملاذا آمناً لتحركاتهم ضد العراق». واتهم بتريوس سوريا بإيواء العناصر البعثية وعلى رأسها عزة الدوري نائب صادام، مشيرا إلى أن هذه العناصر المعادية للنظام العراقي والعملية السياسية تعمل على تخريب العراق وتعدده السياسي بهدف العودة للسيطرة على الحكم بالدكتاتورية والاستبداد. وأكد بتريوس أن نشاط هذه العناصر لا يتوقف على ترتيب العمليات الإرهابية بداخل العراق فحسب، موضحا أن هذه العناصر تمتلك قنوات فضائية وغيرها من الوسائل الإعلامية التي في اشارة إلى ديالي والموصل.

من شأنها التحريض على القتل والإرهاب.

وكان وزير الدفاع عبدالقادر العبيدي قد اتهم سوريا خلال جلسة البرلمان السبت بحضور الوزراء الأمنيين، بتسهيل تهريب الأسلحة إلى الأراضي العراقية. وخلال الجلسة التي خصصت لمناقشة تداعيات تفجيرات الثلاثاء الماضي، قدم العبيدي عرضاً موجزا عن العمليات الأمنية والمعلومات التي كانت متوافرة لدى عمليات بغداد بخصوص تنفيذ العمليات الإرهابية مقترحا منح مكافأة مالية لمن يدلي بمعلومات عن الإرهابيين. وقال العبيدي في الجلسة المخصصة للوزراء الامنيين ان «معظم الأسلحة المضبوطة من قبل قواتنا هي من صنع روسي وتأتي من سوريا». واضاف «يجب ان نحسم الأمور مع دول الجوار من خلال اتفاقيات أمنية معهم». وأشار إلى «شح في الادوات الاستخباراتية والأموال المخصصة لها»، كاشفاً اعتقال شبكة مكونة من ٤٨ شخصاً يمارسون الاغتيالات والضغط على القوات الأمنية لاطلاق سراح المعتقلين في المناطق الساخنة»

تساؤلات بشأن حضور الشركات الأميركية الضعيف للفوز بعقود النفط

بغداد/ رويترز

بعد دخول القوات الاميركية الى العراق، قال منتقدون لها انها كانت من اجل النفط، لكن غابت شركات النفط الامريكية الكبرى عن الفوز في مناقصة عراقية لصفقات نفط انتزعتها بدلا منها شركات روسية وصينية ومن جنسيات اخرى.

وقال مسؤولون عراقيون: ان هذا يثبت استقلالهم عن السيطرة الامريكية وان جولتي العطاءات للفوز بصفقات للتنقيب في احتياطيات النفط الهائلة في العراق وهي ثالث أكبر احتياطيات في العالم خلت من التدخل السياسي الاجنبي. وأنهت وزارة النفط يوم السبت جولة العطاءات الثانية بعد ان أرست صفقات سبعة من حقول النفط المعروضة للتطوير اضافة الى صفقات من المناقصة الاولى في حزيران يمكن ان تأخذ العراق مجتمعة الى قدرة تمكنه من ضخ ١٢ مليون برميل يوميا.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ: انه بالنسبة لحكومة العراق هذا يبين انها حرة تماما من أي نفوذ أجنبي وانه لا روسيا ولا الولايات المتحدة يمكنها الضغط على أحد في العراق وان المنافسة كانت شفافة وتجارية محضة. وأضاف انه لا احد ولا حتى الولايات المتحدة يمكنها أن تسرق النفط أيا كان تفكير الناس.

وفازت شركة لوك أويل الروسية للنفط يوم السبت بصفقة لمشروع تطوير المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة العملاق بعد ان فشلت في اقناع العراق بتجاوز المناقصة وتجديد صفقة قديمة لهذا الحقل كان قد تم التوصل اليها خلال حكم صدام. واثناء زيارة لبغداد في وقت سابق من العام الحالي دعا مديرو لوك أويل الصحافة الى مؤتمر صحفي كان من المتوقع ان يعلن فيه تجديد الاتفاق الذي تم التوصل اليه ايام صدام. وبعد بضعة تصريحات غادروا من دون أي نجاح وبدا الغضب عليهم واضحا.

وتقدمت شركة امريكية واحدة بعرض لتطوير حقول نفط في الجولة الثانية ومن بين الحقول الاربعة التي قدمت شركات امريكية عروضا بشأنها في الجولة الاولى فازت اكسون موبيل بجائزة كبيرة وقادت مجموعة شركات للفوز بصفقة حقل غرب القرنة المرحلة الاولى. وحصلت اوكسيدنتال التي يقع مقرها في الولايات المتحدة على ربع الحصة في كونسورتيوم فاز بحقل الزبير العملاق. وعلى عكس ذلك شاركت شركات النفط الصينية الحكومية في كل مناقصة في الجولة الاولى وحققت ظهورا قويا في الجولة الثانية.

وقال فيليب فراين وهو متحدث باسم السفارة الامريكية في بغداد «نتائج الجولة يجب ان تسكت الشائعات الكاذبة بأن الولايات المتحدة تدخلت في العراق لتأمين النفط العراقي للشركات الامريكية»، وقال فيليب فراين المتحدث باسم الحكومة الامريكية في بغداد «نتائج جولة ترسية العقود تخمد الاشاعة الكاذبة القديمة القائلة بان الولايات المتحدة تدخلت في العراق للفوز بالنفط العراقي من أجل الشركات الامريكية».

وتخالف النتائج تنبؤات بعض المنتقدين للحرب الامريكية عام ٢٠٠٣ الذين توقعوا هيمنة شركات النفط الامريكية الكبرى على النفط العراقي. وقال ثامر الغضبان وهو وزير نفط سابق ومستشار لرئيس الوزراء «لم نشهد حقا شركات امريكية وهذا بسبب المنافسة الشديدة. المسألة مالية وفنية وليست سياسية على الاطلاق. وهذا يؤكد أن العراق يمكنه أن يدير بنفسه شؤون سياسته وأنشطته النفطية من دون تسييس».

ورأى محللون ان شروط عقود خدمات حقول النفط لمدة ٢٠ عاما متشددة وان الغموض في الامور القانونية والمسائل الامنية في بلد لا يزال يتعرض لتفجيرات القنابل والازمة السياسية التي تكاد تكون متواصلة ربما تكون رادعا ثبط همة البعض. وقال مدير تنفيذ كبير في شركة نفط امريكية رفض نشر اسمه «الشروط ليست بالضبط ما كان يصبو اليه الجميع. فالعطاءات تقوم على افتراضات طموحة من حيث الاستقرار -شروط العقود نفسها والتعاون مع شركة (النفط الحكومية) المحلية». وقد شهدت المنافسة على الفوز بعقود تطوير حقول النفط العراقية حضورا مكثفا لشركات النفط الحكومية الاجنبية التي تهتم بهوامش الارباح اهتماما أقل من الشركات العامة وكذلك للشركات التي تعودت العمل في بيئات محفوفة بمخاطر اكبر مثل شركة سي.ان.بي.سي الصينية وشركة سونانجول الانجولية.ومن ناحية اخرى فان شركات النفط الامريكية تحوز بالفعل عقودا بمليارات الدولارات لبناء مصاف جديدة في السعودية ولها وجود في الامارات العربية المتحدة ودولة قطر. وقد لا تكون تحت نفس القدر من الضغط الذي تتعرض له الشركات الاخرى للفوز بموطئ قدم في الشرق الاوسط.

جولة التراخيص الثانية

بلير يتعرض لانتقادات إثر تبريره حرب العراق

لندن/ BBC

يواجه رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير انتقادات شديدة بعد قوله إنه كان سيشن الحرب على العراق حتى إذا كان على علم بخلوه من أسلحة الدمار الشامل.

ويقول منتقدو بلير: إنه ضلل البرلمان وإنه «صاغ حججه بحيث توائم الظروف». وقال هانز بلكس رئيس فريق التفتيش الدولي عن أسلحة الدمار الشامل في العراق: إنه يعتقد أن بلير استخدم أسلحة الدمار الشامل «كتبرير ملائم» للحرب. وأضاف بليكس أن «الإطاحة بصدام كانت مكسبا ولكنه المكسب الوحيد من الحرب، وأن ما قاله بلير «يعطي انطباعا قويا بالافتقار إلى المصداقية».

وقال النائب ريتشارد أوتووواي المنتمي لحزب المحافظين وعضو لجنة المخابرات والأمن في البرلمان: إن تعليقات بلير «خدعة ساخرة لدغدغة الرأي العام» قبيل التحقيق بشأن الحرب على العراق. وأضاف أوتووواي أن بلير ضلل البرلمان «في أكثر من مناسبة»، وإن الناس «سيصابون بالفزع» لأن «أهم مبادرة خارجية منذ الحرب العالمية الثانية جرى بحثها وفقا لفرضية خاطئة.» وأكد أوتووواي أن أعضاء البرلمان كان من الممكن أن يتخذوا قرارا مغايرا إذا علموا «الحقيقة الكاملة».

كما اتفق زعيم حزب الأحرار الديمقراطيين السابق سير منزيس كامبل مع أوتووواي قائلا: إن بلير كان سيفشل في الحصول على دعم مجلس العموم. وقال ريج كيس، وهو والد جندي بريطاني قتل في العراق، إنه «يشعر بالذهول التام» لما صرح به بلير وإضاف أن بلير «يحاول إيجاد مبرر أخلاقي لتبرير حرب العراق». وقالت كارول تيرنر عضو تحالف إيقاف الحرب إن «المسألة ليست امتداح صدقه الآن بل انتقاد افتقاره للصدق والنزاهة» عند اتخاذ قرار الحرب.

وكان بلير قد قال أن فكرة كون صدام «يمثل خطرا على المنطقة» هي التي جعلته يميل إلى تأييد حرب العراق عام ٢٠٠٣، وأنه حتى بدون حجج اسلحة الدمار الشامل فقد كان من الضروري «استخدام ونشر حجج مختلفة». واضاف بلير» لا اتوقع انه كان يمكن للواقع ان يكون افضل لو ظل هو وابناء في السلطة، انه امر صعب للغاية». وأردف «ولهذا السبب اتعاطف مع الناس الذين وقفوا ضد (الحرب) لاسباب خيرة تماما وهم ضدها الان ايضا، ولكن بالنسبة لي، كما تعلم، كان يجب علي في النهاية ان اتخذ القرار».وردا على سؤال ما اذا كانت فكرة امتلاك صدام لاسلحة الدمار الشامل هي التي جعلته يميل لمصلحة الحرب، اجاب بلير: انها كانت «فكرة انه نفسه يعد خطرا على المنطقة وتطوير اسلحة الدمار الشامل جزء اساسي منها بالتاكيد».واضاف: انه كان هناك اثنا عشر عاما من المجيء والذهاب (من مفتشي) الامم المتحدة حول موضوع «اسلحة العراق، وان صدام «قد استخدم الاسلحة الكيماوية ضد شعبه، لذا من الواضح ان ذلك كان الشيء الابرز في ذهني –الخطر على المنطقة».

من جهته أعرب وزير الخارجية هوشيار زيباري عن تأييده لبلير. وقال زيباري لبي بي سي «نحن كعراقيين عانوا الأمرين على يد صدام نؤيد تصريح بلير».

مدير السي آي إيه يلغي عقدا مع شركة بلاك ووتر

واشنطن/ وكالات

ألغى ليون بانيتا مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) عقدا مع شركة (بلاك ووتر) الأمنية كان يسمح لعناصر الشركة بتحميل صواريخ لطائرات بريدايتور الأميركية من دون طيار في باكستان.

ونقلت وكالة الانباء الالمانية عن مسؤول أميركي على اطلاع بالعقد طلب عدم الكشف عن هويته قوله: إنه تم هذا العام إلغاء العقد بين الحكومة الأميركية وشركة (بلاك ووتر) التي تحمل حاليا اسم (إكس سيرفيسز) وتم نقل المهمات التي ينص عليه العقد إلى مسؤول حكومي.

والشركة الامنية ارتبط عناصرها بحادثة ساحة النسور وسط بغداد، وراح ضحيتها العديد من المدنيين العراقيين.

ويستهدف برنامج بريدايتور الذي تديره (سي آي إيه) ناشطين في تنظيم القاعدة وحركة طالبان في المناطق القبلية بباكستان على الحدود مع أفغانستان وفيما عمدت وكالة الاستخبارات الأميركية مرارا الى نفي هذه المعلومات غير أن صحيفة نيويورك تايمز الأميركية كشفت ذلك في تقرير لها حول هذا البرنامج في شهر آب الماضي.

ومنذ الثامن والعشرين من كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ تم تنفيذ أكثر من ٦٧ غارة أميركية بصواريخ داخل الأراضي الباكستانية وفقا لمسؤولين باكستانيين وشهود عيان.

وجاء الإعلان عن إلغاء العقد في أعقاب نشر تقارير صحفية مساء الخميس الماضي بشأن اشتراك ناشطين من الشركة مع عناصر الـ (سي آي إيه) في غارات أميركية كانت تجري بشكل دوري بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ في العراق. وكان بانيتا أمر قبل أشهر عدة بمراجعة لعقود الشركة مع الحكومة الأميركية للتأكد ما إذا كان عناصر يقومون بأنشطة تتعلق بالأمن فقط أم أنه تم استئجارهم للمشاركة بشكل أساسي في عمليات الاستخبارات الأميركية الحساسة. وتقول واشنطن بوست ونيويورك تايمز في تقارير إعلامية لها: إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه الآن هو ما إذا كان الحراس الأمنيون في بلاك ووتر قد تجاوزوا الخط الأحمر للمشاركة الفعلية في هذه العمليات.

وفي حال كانت المعلومات صحيحة فإن الصلة بين الشركة الأمنية ووكالة الـ (سي آي إيه) قد تكون أعمق بكثير مما تم الكشف عنه من قبل وقد يثير مخاوف بشأن تورط المتعاقدين الخاصين في أكثر العمليات الاستخباراتية حساسية التي نفذتها الحكومة الأميركية في العراق وأفغانستان.

وتجري لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأميركي تحقيقات في خمس حوادث على الأقل يعتقد الكونغرس أنه قد يكون تم وبشكل متعمد خلالها تضليل أو الإبقاء على سرية برامج استخباراتية أخرى ذات أهمية كبيرة. وأحد هذه البرامج كشف عنها مدير الوكالة بانيتا في حزيران الماضي بشأن مشاركة مدير ومؤسس الشركة إيريك برينس في برنامج لاستهداف قادة القاعدة وكانت الـ (سي آي إيه) نفت وجوده.

وتقول النائبة جان شاكوفسكي التي تقود التحقيق بشأن بلاك ووتر إنها تعارض بشدة نقل المسؤوليات الحكومية إلى شركات خاصة خارج إطار التسلسل القيادي في الحكومة وخصوصا شركة بلاك ووتر. وأضافت: أن العلاقة الوثيقة بين الشركة ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية يستدعي وقفة للتفكير لأن من الخطر للغاية على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى الاعتماد على المتعاقدين الخاصين في العمليات العسكرية والاستخباراتية.

روبرت غيتس في أفغانستان والعراق

ترجمة / المدى

من بديهيات الحرب ان لاتبقى أي خطة لمعركة على حالها مع اول مواجهة مع العدو ، ولكن خطط سفر وزير الدفاع الاميركي في الاسبوع الماضي بالكاد بقيت على حالها فيما يخص لقاءاته بقواته وحلفائه في العراق وافغانستان.

وقد التقى روبرت غيتس القوات الاميركية في العراق قبل ارسال ٣٠,٠٠٠ جندي منهم الى افغانستان، وقال لهم: اعتقد ان الامر هناك سيكون مشابها للخطة التي طبقت في العراق في الاشهر الستة أو الثمانية الاولى لعام ٢٠٠٧، لقد كانت تلك الاشهر شديدة الى درجة كبيرة».

وقد نظمت خطة رحلة غيتس الانتقال من مكان الى آخر خلال ذلك الاسبوع، وفوجئ في كانون بالرئيس حامد كرزاي ، يقول في مؤتمر صحفي في القصر الجمهوري: ان الافغان غير قادرين على دفع تكاليف قوات الامن لديهم حتى عام ٢٠٢٤ وتوقيت ذلك التصريح لم يكن مناسبا، اذ ان غيتس شرح لاعضاء الكونغرس (بناء على طلبهم موضوع الـ ٣٠ مليار دولار سنويا والتي ستخصص للحرب في افغانستان.

وإزاء ما اعلنه كرزاي، احتفظ روبرت غيتس بهدوئه وتحفظه، ولكنه كان على العكس من ذلك واضحاً أمام القوات الاميركية في كركوك يوم الجمعة، بقوله: ان الترويج للحرب في الولايات المتحدة الاميركية امر في غاية الصعوبة، وفي الحقيقة فيما عدا العامين او الثلاثة الاوائل من الحرب العالمية الثانية ، لم تشهد اميركا حرباً ذي شعبية».

وكانت الجولة من رحلة روبرت غيتس مخصصة لافغانستان ، ولكن الضباب الكثيف البارد الذي غلف مدينة كابول منعه من الالتقاء بالجنود.

الأميركيون خارج العاصمة الافغانية في يوم الاربعاء الماضي وبدلاً من ذلك تحدث مع الجنود الاميركيين في قاعدة قندهار، معقل طالبان، ومن اجل تمضية الوقت ، نظم الفريق المرافق له جولة في المركز الجديد لقوات الناتو في مطار كابول، والذي اعطى صورة عن مدى اتساع درجة الصراع. وخلال تلك الرحلة استمرت رداءة الجو التي حالت دون الطيران والانتقال من مكان الى آخر.

وفي بغداد كان الجو مشرفاً يوم الخميس ، ولكن غيتس وجد نفسه وسط ازمة سياسة متصاعدة ، إذ كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يدافع عن خطته الامنية امام اعضاء المجلس الوطني، بعد الانفجارات التي حدثت في العاصمة العراقية مؤخراً وقد الغى المالكي لقاء مع غيتس الذي عاد الى معسكر فيكتوري ، مقر قيادة القوات الاميركية في بغداد، حيث تناول الغداء مع كبار القادة وقد قابل غيتس المالكي يوم الجمعة، وفي ذات اليوم تحدث مع جنوده وكان ذلك في مدينة كركوك الغنية بالنفط، حيث تم توجيه اسئلة غير تقليدية اليه: لماذا ما تزال اميركا في حرب بعد ثمانية اعوام؟

واجاب روبرت غيتس « انه من الخطأ النظر الى الحرب بحساب الاعوام الثامنة ، لقد كانت لدينا حرب في ٢٠٠١، ٢٠٠٢ والتي انتصرنا فيها، واخرجنا طالبان من افغانستان ، كما اخرجنا القاعدة منها ، وقتل الكثيرون منهمن ثم هدأت الاوضاع في افغانستان، ثم اضاف: من دون القاء اللوم على الرئيس بوش وادارته، فان الحرب الثانية في افغانستان بدأت اواخر ٢٠٠٥ وبداية ٢٠٠٦، ولكن الولايات المتحدة الامريكية لم تتدخل في ذلك الصراع بشكل جاد الا في العام الماضي.

وقد عاد غيتس الى واشنطن ليلة الجمعة، وقال ان لا شيء يقارن بالسباق الطويل الذي سيجري في افغانستان.

عن النيويورك تايمز

أوديرنو: الوقت مناسب لنقل المسؤوليات إلى القوات العراقية

واشنطن/ وكالات

اعلن القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات في العراق الجنرال رايموند أوديرنو ان الوقت الحالي مناسب لنقل المسؤوليات الامنية إلى القوات العراقية خاصة بعد تصاعد وتيرة الانسحاب الاميركي من البلاد منذ شهر حزيران الماضي.

واضاف اوديرنو في لقاء تصريح تلفزيوني بأن من الأمور الصحيحة والتي يتوجّب تحقيقها، هو أن تتمكن قوات الجيش العراقي وقوات الشرطة الوطنية، من تولي المسؤوليات الأمنية كاملة وتوفير الحماية والأمن للمواطنين العراقيين.

وفي رده عن سؤال بشأن هل أن الوقت مازال مُبكّرا لنقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الجيش والشرطة العراقية، خاصة مع موجة العنف الأخيرة التي شنها الارهابيون والتي عكّرت الأجواء في العراق، قال: «إنه لمن المؤسف حقاً أن نرى هؤلاء المدنيين الأبرياء يُقتلون دائماً جراء مثل تلك العمليات، ولكن على الرغم من ذلك، أقول لك بأن الوقت الحاضر هو التوقيت الصحيح والأمثل لتحويل المهام والمسؤوليات الأمنية».

قوات عراقية تملأ الفراغ الذ ي خلفه الانسحاب الامريكي

ويشار الى انه في الثامن من كانون الأول الجاري، تسببت سلسلة من الانفجارات المتزامنة في قتل ١٢٧ مواطناً، وجرح ما يربو على ٥٠٠ آخرين.. وذلك بعد فترة ليست بالبعيدة من تفجيرات مماثلة وقعت في شهري آب وتشرين الأول الماضيين.

وكانت القوات الأمريكية قد خرجت في الثلاثين من حزيران الماضي من مراكز المحافظات والمدن والنواحي العراقية، تاركة المسؤوليات الأمنية فيها بيد قوات الجيش والشرطة العراقية.

وقال أوديرنو بأنه من الضروري والحتمي أن تتولى القوات الأمنية العراقية المسؤوليات بنفسها، لاسيّما وأن القوات الأمريكية مخطط لها أن تغادر العراق في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول٢٠١١. وأضاف القائد العام للقوة المتعددة الجنسيات في العراق، حول هذا الجانب قائلاً: «علينا أن نساعدهم ونُمكنهم من بناء قدراتهم وإمكانياتهم لكي يصبحوا في حالة تسمح لهم بتولي المسؤوليات بعد مغادرة قواتنا، لذلك فإننا نعمل الآن على تحقيق هذا المطلب، حيثُ أن قواتنا تقوم بتنفيذ هذه المهمة بشكل دقيق وجدّي. فنحن نعمل على تقليل تواجدنا وتقليص مهامنا بشكل مُتنّد، وفي نفس الوقت تتقدم القوات الأمنية العراقية بشكل تدريجي لاحتلال مواقعنا التي نتركها لتتولى بنفسها المزيد من المسؤوليات».

ويُذكرُ أن هنالك من القوات الأمريكية الموجودة في العراق حالياً حوالي ١٢٠,٠٠٠ جندي، ومن المتوقع أن يتضاءل هذا العدد، في الفترة التي ستعقب خوض الانتخابات البرلمانية المرتقبة والتي تقرر إقامتها في السابع من آذار القادم، بعد أن قررت الحكومة تأجيلها من موعدها السابق الذي كان مقرراً أن يكون في السادس عشر من كانون الثاني القادم.

وكان الجنرال أوديرنو هو كبير الضباط الذين قادوا القوات الأمريكية، في العام ٢٠٠٧، بعد أن تقرر رفع عديدها آنذاك، عندما كان الجنرال ديفد بترايوس هو الذي يتولى قيادة القوة المتعددة الجنسيات في العراق، قبلَ أن يتولّى أوديرنو هذا المنصب فيما بعد.

وأضاف أوديرنو «الرئيس أوباما مرتاح جداً من الكيفية التي تسير بها الأمور في العراق».

وأشار أوديرنو إلى أنّ حجم العنف في العراق كان قد وصل مؤخراً إلى أدنى مستوياته، منذ بداية الحرب في العام ٢٠٠٣. وقال بأن الرئيس أوباما «يريد أن يرى العراق وهو يمضي قدما نحو الأمام، ومن الممكن أن يصبح العراق، على المدى البعيد حليفاً وشريكا ستراتيجياً للولايات المتحدة، وأن يساعد في تحقيق المزيد من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».